صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الأول

صندوق النقد العربي

يوليو 2020

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد الأول | يوليو | 2020

محتويات العدد

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية 2
- اتجاهات أسواق المال العربية (يوليو 2020) 3
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (يوليو 2020)..... 4
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (يوليو 2020) 5
- موضوع العدد: بورصات المنشآت الصغيرة والمتوسطة 12
- إحصاءات التداول الشهرية (يوليو 2020)..... 16

اتجاهات أسواق المال العربية في شهر يوليو

شهدت حركة التداولات تحسناً في عدد من أسواق المال العربية خلال شهر يوليو وهو ما عكسه صعود مؤشرات أدائها مستفيدةً من بدء عودة النشاط الاقتصادي في الدول العربية، وإزالة القيود تدريجياً على عدد من القطاعات الاقتصادية وهو ما ساهم في تحسن مستويات ثقة المستثمرين. كما شهد الشهر اتجاه السلطات الإشرافية إلى تنويع الأوراق المالية المدرجة، وجذب المستثمرين الأجانب والاستفادة من التحولات الرقمية في دعم نشاط البورصات العربية وتعزيز جهود الرقابة والإشراف **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3.**

تطور أداء مؤشرات أسواق المال العربية

شهدت سبع بورصات عربية تحسناً في مؤشرات أدائها بنهاية شهر يوليو من عام 2020 مقارنة مع إغلاق هذه المؤشرات في نهاية شهر يونيو، وذلك بفعل تحسن الأسهم المدرجة في عدد من القطاعات التي تنامت أهميتها لاسيما في أعقاب جائحة كورونا ومن أهمها قطاعات التقنيات، والمواد الأساسية، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية. في هذا السياق، سجلت البورصة القطرية أعلى ارتفاع شهري مع ارتفاع مؤشرها بنسبة 4 في المائة، فيما سجلت مؤشر بورصة الكويت أكبر انخفاض شهري، **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 4.**

تطور القيمة السوقية لأسواق المال العربية

سجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في أسواق المال العربية تحسناً في خمس بورصات عربية فيما شهدت تراجعاً في ست بورصات عربية أخرى. جاءت سوق أبوظبي للأوراق المالية في مقدمة البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية بنهاية تعاملات شهر يوليو، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة كبيرة قاربت 31 في المائة لتصل إلى 646.5 مليار درهم، وهو ما يُعزى إلى الاندماج الذي شهدته بعض شركات الطاقة المدرجة بها بما أضاف نحو 100 مليار درهم للقيمة السوقية، يُعزى كذلك جانب من مكاسب القيمة السوقية في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى ارتفاع أسهم شركات الطاقة الأخرى، وأسهم الاتصالات بفعل توزيعات الأرباح المعلنة، **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 4.**

موضوع العدد: بورصات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدور ملموس في زيادة معدلات النمو والتشغيل لاسيما في البلدان النامية. رغم أهمية الدور الاقتصادي لهذه المنشآت، إلا أنها تواجه بصعوبات كبيرة في النفاذ إلى التمويل المصرفي نظراً لعدم امتلاكها للضمانات الكافية، واتجاه القطاع المصرفي بشكل عام نحو تجنب المخاطر المرتبطة بتمويل مثل هذه المنشآت لاسيما في ظل غياب وجود المعلومات الائتمانية الكافية عن أنشطتها، وعدم توفر نظم الإقراض المضمون، وسجلات الأصول المنقولة. بناءً عليه، ظهر اهتمام عالمي بتأسيس بورصات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات المرتبطة بتمويل هذه المنشآت، وتمكينها من التوسع والنمو لعل من أهمها بورصة لندن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار، حرصت بعض السلطات الإشرافية العربية منذ سنوات على مواكبة هذا التطور، وتم تأسيس أول بورصة من هذا النوع في مصر عام 2010، أعقبها تأسيس بورصات ومنصات مماثلة في دول أخرى، **للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 12.**

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر يوليو 2020 مرتفعاً بنحو 0.6 في المائة اي ما يعادل 2.52 نقطة مقارنة بنهاية شهر يونيو ليرتفع المؤشر المركب من 407.61 نقطة نهاية شهر يونيو إلى 410.13 نقطة بنهاية شهر يوليو وسط تباين في أداء مؤشرات أسواق المال العربية خلال الشهر.

في هذا الإطار، سجلت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية ارتفاعاً خلال الشهر الماضي تصدرتها بورصة قطر التي ارتفع مؤشرها بنحو 4.11 في المائة مدعوماً بأداء عدد من القطاعات من بينها قطاع الاتصالات. كما سجلت سوق العراق للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة تقارب 4 في المائة خلال نفس الشهر بدعم قوي من قطاع البنوك ومن صافي تعاملات الأجانب. كما سجلت السوق المالية السعودية ارتفاعاً خلال شهر يوليو بنسبة 3.3 في المائة مستفيدةً من ارتفاع مؤشرات الأداء لمعظم القطاعات المدرجة لاسيما قطاع شركات التقنية.

في المقابل، أغلقت مؤشرات سبع بورصات عربية أخرى على انخفاض، وسجلت من بينها بورصة الكويت أعلى معدل تراجع، حيث انخفض مؤشر السوق بنسبة 3.4 في المائة، يليها بورصة فلسطين بانخفاض نسبته 2.0 في المائة. في حين جاءت نسب تراجع مؤشرات الأداء لباقي البورصات الأخرى أقل من أثنين بالمائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب
لأسواق المال العربية

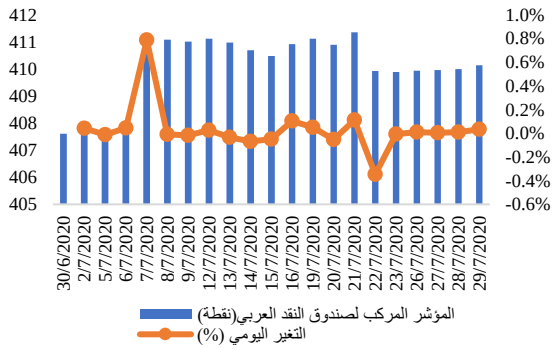

التغير الشهري	0.60	
قيمة المؤشر إغلاق شهر يوليو 2020 (نقطة)		410.13
قيمة المؤشر إغلاق شهر يونيو 2020 (نقطة)		407.61
أعلى قيمة للمؤشر في عام 2020 (15 يناير 2020)		455.39
أدنى قيمة في عام 2020 (17 مارس 2020)		365.62

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باش المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (يوليو 2020)

شهدت حركة التداولات تحسناً ملموساً في عدد من أسواق المال العربية خلال شهر يوليو 2020، وهو ما عكسه صعود مؤشرات أدائها مستفيدةً من بدء عودة النشاط الاقتصادي في الدول العربية، وإزالة القيود تدريجياً على عدد من القطاعات الاقتصادية وهو ما ساهم في تحسن مستويات ثقة المستثمرين. كما شهد الشهر استعادة عدة بورصات عربية لنشاطها التدريجي من خلال عودة نشاط التداول في بعض البورصات المتوقفة، وزيادة ساعات التداول في بعضها الأخر، وعودة فتح قاعات التداول للمستثمرين التي كانت مغلقة في الآونة الأخيرة نتيجة التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا. كما اتجهت بعض الأسواق إلى رفع الحدود السعرية لتداولات الأوراق المالية المُدرجة بما يعكس نشاط حركة التداول.

واصلت السلطات الإشرافية خلال شهر يوليو مساعيها لتفعيل دور الأسواق المالية في دعم التعافي الاقتصادي وتوفير التمويل المطلوب للقطاعات الاقتصادية من خلال منح الحوافز للمستثمرين لإدراج الأسهم وإصدارات الدين. كما واصلت بعض البورصات العربية العمل على جذب المزيد من المستثمرين الأجانب والترويج لجهودها في مجال تطوير الأدوات المالية والالتزام بمستويات الإفصاح البيئي والاجتماعي.

كما شهد الشهر الماضي سعي بعض البورصات العربية نحو طرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية لاسيما فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتداولة، وصناديق الاستثمار العقاري، وصناديق الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة، علاوة على إعلان بعض البورصات العربية عن إطلاق أسواق لتداول المشتقات المالية. فيما تعمل بعض البورصات العربية على إطلاق بورصات السلع الحاضرة، وبورصات منظمة لعقود المشتقات مع ما يستلزمه ذلك من إنشاء شركات تسوية لدعم تداولات هذا النوع من أنواع البورصات.

سعت البورصات العربية إلى المزيد من الاستفادة من فرص التحول الرقمي من خلال تطوير منصات رقمية للتداول، وتطبيقات ذكية لمتابعة حركة التداولات، والافصاحات بطريقة آنية وسلسلة تُمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم بسهولة ويسر. كما واصلت الأسواق المالية العربية كذلك عملية الإفصاح عن نتائج أعمال الشركات المدرجة سواءً من خلال شاشات التداول الحية، أو من خلال عمليات الإفصاح عن بُعد عبر عدد من التطبيقات التقنية التي ساعدت تلك الأسواق خلال الفترة الماضية على الاستمرار في نشر نتائج الأعمال -رغم تداعيات جائحة كورونا- بما ساهم في تعزيز الشفافية ودعم التداولات.

كما شهد شهر يوليو اعتماد أدوات استثمارية جديدة تستفيد من التطور التقني في مجالات الاستثمار وإدارة الثروات مثل السندات الرقمية في سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى الأسواق المالية في مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا. كما امتد الاتجاه نحو التحول الرقمي ليشمل كذلك السلطات الإشرافية على أسواق المال العربية التي سعى بعضها للاستفادة من التقنيات المُصاحبة للثورة الصناعية الرابعة مثل تقنيات الذكاء الصناعي، وتعلم الآلة لتطوير عمليات الإشراف والرقابة والامتثال.

إضافة لما سبق، سمحت بعض أسواق المال العربية للمستثمرين المحليين والأجانب بالاكتتاب في إصدارات الدين السيادي بالعملة المحلية من خلال السوق الأولي للبورصة في خطوة تستهدف الاستفادة من حشد المدخرات المالية لتمويل العجوزات في الموازنات العامة، ودعم جهود الحكومات لمساندة التعافي الاقتصادي، وتوفير فرص استثمارية جاذبة للمستثمرين، وزيادة مستويات تنويع الأوراق المالية المدرجة في هذه البورصات.

من جهة أخرى، قامت بعض أسواق المال العربية خلال شهر يوليو بنشر تقارير الأداء نصف السنوي الخاصة بها، التي أظهرت نجاح عدد منها في جذب المستثمرين الأجانب عن طريق تشجيع المزيد من الشركات المدرجة على زيادة نسبة الأسهم المسموح للأجانب بتداولها، وكذلك عن طريق زيادة مستويات الشفافية والإفصاح.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (يوليو 2020)

إغلاقات أسواق المال العربية

- على صعيد مؤشرات الأداء للبورصات العربية شهدت سبع بورصات عربية تحسناً في مؤشرات أدائها بنهاية إغلاق شهر يوليو من عام 2020، مقارنة مع إغلاق هذه المؤشرات في شهر يونيو بما يعكس اتجاه الحكومات العربية إلى الرفع التدريجي للقيود على مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وبدعم من تعافي بعض القطاعات الاقتصادية جاء على رأسها القطاعات التي نامت أهميتها في أعقاب جائحة كورونا بما يشمل قطاعات التقنية، والمواد الأساسية، والرعاية الصحية، والصناعة، والسلع الاستهلاكية، والاتصالات. كما استفادت بعض البورصات العربية كذلك من نشاط المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق.

- تصدرت بورصة قطر الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر يوليو حيث ارتفع مؤشر السوق بنسبة 4.11 في المائة ليصل إلى 9368.17 نقطة مستفيداً من نشاط عدد من القطاعات خلال الشهر من بينها قطاع الاتصالات. كما ارتفع كذلك مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بما يقارب 4 في المائة مستفيداً من معاودة السوق لنشاط التداولات في أعقاب وقف التداول بسبب جائحة فيروس كورونا. كما سجل كذلك مؤشر السوق السعودي ارتفاعاً بنسبة 3.3 في المائة بما يعكس تحسن أداء معظم القطاعات المدرجة بالسوق خلال شهر يوليو التي جاء على رأسها قطاعات التقنيات، والرعاية الصحية، والمواد الأساسية، والبنوك، فيما تراجع أداء الأسهم المدرجة بقطاع الإعلام.

- في المقابل، سجلت مؤشرات أداء سبع بورصات عربية انخفاضاً خلال شهر يوليو، جاء على رأسها بورصة الكويت التي تراجع مؤشرها بنحو 3.42 في المائة ليصل إلى 5415.27 نقطة بنهاية إغلاق شهر يوليو مقابل 5607.07 نقطة بنهاية إغلاق شهر يونيو، حيث شهد المؤشر تراجعاً خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يوليو نتيجة تراجع الأسهم المدرجة في قطاعات البنوك، والعقارات، والتأمين، والخدمات المالية، في حين شهدت قطاعات الخدمات الاستهلاكية، والمواد الأساسية، والصناعة تحسناً، فيما عاود المؤشر الاتجاه نحو الارتفاع خلال تعاملات الأسبوع الأخير من يوليو.

القيمة السوقية لأسواق المال العربية

- سجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة في أسواق المال العربية تحسناً في خمس بورصات عربية فيما شهدت تراجعاً في ست بورصات عربية أخرى. جاءت سوق أبوظبي للأوراق المالية في مقدمة البورصات العربية التي شهدت ارتفاعاً في القيمة السوقية بنهاية تعاملات شهر يوليو، حيث ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة كبيرة قاربت 31 في المائة لتصل إلى 646.5 مليار درهم بنهاية شهر يوليو 2020 مقابل 494.6 مليار درهم بنهاية تعاملات شهر يونيو الماضي. جاء ذلك الارتفاع على خلفية ارتفع سهم "طاقة" بنسبة 94.16 في المائة، مدفوعاً باندماج الشركة مع "مؤسسة أبوظبي للطاقة"، بما أضاف نحو 100 مليار درهم للقيمة السوقية. كما يُعزى جانب من مكاسب القيمة السوقية إلى ارتفاع أسهم شركات الطاقة الأخرى حيث ارتفع سهم "دانة غاز" بنسبة 12.3 في المائة، و"أدنوك للتوزيع" بنسبة 5.7 في المائة. من جانب آخر، عزز ارتفاع سهم اتصالات الذي تصدر الشركات الأكثر تداولاً في السوق -خاصة مع إعلان توزيعات أرباح الشركة- من مكاسب القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية. كما سجلت كذلك كل من بورصتي مسقط وقطر ارتفاعات بنسبة بلغت 5.3 في المائة خلال شهر يوليو مستفيدة من الأداء الجيد لعدد من القطاعات المدرجة خلال الشهر.

- في حين سجلت ست بورصات عربية تراجعاً في القيمة السوقية، جاء على رأسها بورصة الكويت حيث انخفضت القيمة السوقية بنسبة 3.4 في المائة خلال شهر يوليو 2020 لتصل إلى 20.6 مليار دينار مقابل 21.3 مليار دينار بنهاية تعاملات شهر يونيو بما يعكس تراجع الأسهم المدرجة في عدد من القطاعات المدرجة بالسوق.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (يوليو 2020)

بورصة عمَّان

زيادة مدة جلسة التداول من ساعة إلى ساعتين ورفع الحدود السعرية من 2.5 في المائة إلى 5 في المائة

تماشياً مع عودة النشاط التدريجي للحياة الاقتصادية وتحسن مؤشرات التداول، قررت بورصة عمَّان تعديل نسبة الارتفاع والانخفاض اليومية المسموح بها للتداول والصفقات لتصبح 5 في المائة من السعر المرجعي لجميع الأوراق المالية المتداولة في البورصة مقارنة بالنسبة السابقة البالغة 2.5 في المائة أثناء فترة أزمة كوفيد-19. علاوة على ذلك تقرر زيادة مدة جلسة التداول من ساعة إلى ساعتين، فيما يتوقع قريباً مع استمرار التعافي الاقتصادي عودة جلسات التداول بشكل كامل إلى ما كانت عليه قبل بداية أزمة كورونا.

تداولات المستثمرين الأجانب تشكل 11.4 في المائة من تداولات بورصة عمَّان خلال النصف الأول من عام 2020

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمَّان أن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يونيو 2020 بلغت 48.9 مليون دينار مشكلةً ما نسبته 11.4 في المائة من حجم التداول الكلي. عليه، تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر يونيو 2020 حوالي 50.6 في المائة من إجمالي القيمة السوقية. شكلت مساهمة المستثمرين العرب ما نسبته 34.3 في المائة، ومساهمة غير العرب 16.3 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في السوق نحو 54.9 في المائة من أسهم القطاع المالي، و18.3 في المائة من أسهم قطاع الخدمات، و61.8 في المائة من أسهم قطاع الصناعة.

أسواق المال الإماراتية

هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات تدرس الاستفادة من توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في حلول الرقابة والامتثال

نظمت هيئة الأوراق المالية السلع في الإمارات بالتعاون مع اتحاد البورصات العربية عن بُعد الملتقى المشترك الأول لمناقشة التقنيات الرقابية والاشرافية للهيئات المنظمة لأسواق المال (SupTech). يهدف الملتقى إلى تطوير السوق المالي، من خلال تبني أطر عمل تتسم بالمرونة، إضافة الى توظيف المستحدثات التقنية في تبسيط الإجراءات الإدارية والتشغيلية، وإعداد التقارير الرقابية بأساليب مبتكرة تتسم بالسرعة والدقة بما يتيح المجال للمزيد من الرقابة الاستباقية، والتأكد من امتثال الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة والتزامها بالأنظمة والقرارات وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية وباستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ممثلة في الذكاء الصناعي وتعلم الآلة.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

الانتهاء من إعداد شاشة تداول مستقلة للأسهم الموقوفة

انتهى سوق أبوظبي للأوراق المالية من وضع اللمسات النهائية لتطبيق قرار هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن إعادة الشركات الموقوفة إلى التداول اعتباراً من 5 يوليو 2020 من خلال شاشة مستقلة، وبحيث يتم في إطار استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية المستندة إلى العملاء إضافة علامة مميزة على شاشة التداول إزاء كل شركة استناداً إلى افصاحاتها عن نسبة الخسائر المتراكمة، بحيث يسهل على المتعاملين معرفة وضع كل شركة وأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

طرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية من خلال منصة رقمية متطورة

أعلنت إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية بأنها تسعى في الوقت الحالي لطرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية، من خلال منصة رقمية متطورة ومبتكرة وذلك بما يشمل طرح أدوات للاستثمار في الصناديق الاستثمارية المتداولة، وصناديق الاستثمار العقاري، وصناديق الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة. يُشار إلى أن سوق أبوظبي للأوراق المالية يدرس كذلك طرح أدوات مالية جديدة لتمكين السوق من جذب المزيد من المستثمرين، وزيادة حجم التداولات وذلك بما يشمل أدوات الإقراض الآمن، والبيع على المكشوف Short Selling، وعقود المشتقات.

أعلن السوق خلال الأسبوع المنتهي في 16 يوليو عن ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية للشركات المدرجة بنسبة 11 في المائة خلال النصف الأول من عام 2020 لتصل إلى نحو 22.5 مليار درهم، كما استقطبت السوق نحو أكثر من 1723 مستثمراً في تلك الفترة، غالبيتهم من المستثمرين الأفراد الذين شكلت نسبتهم 87 في المائة من إجمالي المستثمرين. في هذا السياق، تسعى السوق إلى تشجيع المزيد من الشركات المدرجة على زيادة نسبة تملك الأجانب في أسهمها لزيادة حجم وعمق السوق وتوفير التمويل اللازم لدعم الاقتصاد الوطني.

إطلاق أول صندوق للمؤشرات المتداولة بالإمارات

أعلن سوق ابوظبي عن إطلاق أول صندوق للمؤشرات المتداولة بالإمارات ضمن إدراج رئيس في السوق. تم إطلاق الصندوق لمحاكاة أحد المؤشرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مؤسسةS&P Dow Jones Indices . يعتبر الصندوق أول صندوق مؤشرات متداولة يحاكي مؤشراً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية في أسواق المال الإماراتية، وأول صندوق من نوعه يتم ترخيصه من هيئة الأوراق المالية والسلع. يتيح الصندوق الجديد للمستثمرين فرصاً واعدةً للاستفادة من نمو فئة جديدة من الأوراق المالية التي تلقى رواجاً في أسواق المال الإماراتية.

سوق دبي المالي

إعادة فتح قاعة التداول للمستثمرين

شهد شهر يوليو قيام سوق دبي المالي بإعادة افتتاح قاعة التداول ومكاتب خدمة العملاء أمام المستثمرين مع تطبيق مجموعة من التدابير الاحترازية حفاظاً على سلامة المتعاملين والموظفين. يُذكر أن السوق كان قد قام بإغلاق القاعة بشكل مؤقت منذ منتصف شهر مارس الماضي في ظل التداعيات المرتبطة بفيروس كوفيد-19.

دمج تطبيق شاشة التداول مع تطبيق الخدمات الذكية لسوق دبي المالي

أعلن سوق دبي المالي عن تطوير تطبيق "DFM Smart Services" ليشمل ميزات جديدة من بينها تسجيل الدخول بالهوية الرقمية، وعرض شاشة الفئة الثانية الجديدة في شاشة الأسعار، والبحث عن الإفصاحات بالرموز، وتحميل مرفقات متعددة لتتبع بيانات السوق والمعاملات بسهولة من خلال تطبيق واحد. يُشار إلى أنه استناداً إلى قرار هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن إجراءات التعامل مع الشركات المساهمة العامة المدرجة المتعثرة، قام سوق دبي المالي بإنشاء شاشة تداول خاصة بالفئة الثانية التي تضم الشركات التي حققت خسائر متراكمة بنسبة 50 في المائة فأكثر من رأس مالها بناءً على آخر بيانات مالية سنوية مدققة، إضافة إلى الشركات التي تم تعليق إدراج أسهمها لمدة ستة أشهر فأكثر، وذلك في إطار الجهود المشتركة بين الجهة التنظيمية والسوق لتعزيز الشفافية وتوعية المستثمرين بأية مستجدات تتصل بالوضع المالي لهذه الشركات.

ارتفاع أرباح سوق دبي المالي بنسبة 24 في المائة خلال الربع الأول من عام 2020

حققت شركة سوق دبي المالي ارتفاعاً في صافي أرباحها خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 24 في المائة لتصل إلى 34.7 مليون درهم، قياساً بأرباح الفترة المماثلة من عام 2019 البالغة 28.1 مليون درهم، وارتفع إجمالي إيرادات الشركة بنسبة 13 بالمائة إلى 88.2 مليون درهم خلال الربع الأول من العام 2020، مقابل إيرادات قدرها 77.9 مليون درهم خلال الربع الأول من العام 2019، وتوزعت الإيرادات بواقع 49.1 مليون درهم من العمليات التشغيلية، و39.1 مليون درهم من الاستثمارات. يُشار إلى أن مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي المُدرجة في بورصة دبي أعلن عن عقد اجتماعه عن بُعد لتجنب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، بنهاية شهر يوليو لمناقشة البيانات المالية الموجزة الموحدة المرحلية للنصف الأول من العام الحالي.

مركز دبي المالي العالمي يُعلن عن أول عملية لزيادة رأس المال باستخدام السندات الرقمية

أعلن مركز دبي المالي العالمي عن أول عملية لزيادة رأس المال باستخدام السندات الرقمية لإحدى شركات الاستثمار المصرفي وإدارة الثروات التي تتخذ من المركز مقراً لها. سوف تتم عملية زيادة رأس المال من خلال إصدار سندات رقمية لإحدى الشركات اليابانية. يعتبر هذا الإصدار أول عملية من نوعها وفق قواعد الامتثال العالمية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، ما يعد إنجازاً استثنائياً لإمارة دبي.

بورصة البحرين

مواصلة جولات الترويج المرئي لجذب المستثمرين

واصلت بورصة البحرين خلال شهر يوليو القيام بجولات الترويج المرئي لجذب المزيد من المستثمرين واطلاعهم على جهود البورصة على صعيد تطوير آلية التسليم مقابل الدفع (DVP)، والالتزام بمعايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، وإنشاء صناديق ضمان حقوق المساهمين.

عقد ورش عمل حول تقارير الاستدامة

نظمت بورصة البحرين ورشة الكترونية حول أهمية التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (الاستدامة) وذلك يوم الأربعاء الموافق 29 يوليو 2020 كجزء من سلسلة من الورش التي تعقدها البورصة بهدف تعزيز الوعي حول أهمية تقارير الاستدامة وتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح حول معلومات الاستدامة حيث حضر الورشة أكثر من 30 ممثلا من الشركات المدرجة والمؤسسات المالية الأخرى. وبدأت الورشة بنبذة تعريفية حول دليل تقارير الاستدامة الاختياري الذي أصدرته بورصة البحرين الشهر الماضي كما تطرقت الورشة إلى منهجية الإفصاح عن تقارير الاستدامة للشركات. وناقشت الورشة الاستدامة في القطاع المصرفي مسلطةً الضوء على تطبيقات تقارير الاستدامة في البنوك في مملكة البحرين. من الجدير بالذكر أن بورصة البحرين كانت قد أصدرت دليل التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (الاستدامة) الاختياري للشركات المدرجة في يونيو 2020، بهدف نشر الوعي بأهمية وفائدة تقارير الاستدامة.

الإعلان عن إمكانية الاكتتاب في سندات التنمية الحكومية مباشرة من خلال السوق الأولي بالبورصة

أعلنت بورصة البحرين أنه تم اعتباراً من يوم الخميس الموافق 23 يوليو 2020، بناء على الدعوة التي أعلنها مصرف البحرين المركزي السماح للمستثمرين المحليين والأجانب الاكتتاب مباشرة في إصدار سندات التنمية الحكومية رقم (21) التي أصدرها مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين من خلال السوق الأولي بالبورصة وذلك بإعطاء أوامرهم للوسطاء المسجلين في بورصة البحرين، ومن ثم تداول هذه السندات في السوق الثانوي من خلال بورصة البحرين فور إدراجها الذي من المتوقع أن يتم بتاريخ 9 أغسطس 2020. حددت البورصة فترة الاكتتاب

في هذا الطرح من خلال الوسطاء المسجلين في البورصة ابتداءً من يوم الخميس الموافق 23 يوليو 2020 حتى يوم الثلاثاء الموافق 28 يوليو 2020، وسيتم تخصيص 10,000 سند لكل مكتتب وتخصيص الطلبات المتبقية بآلية النسبة والتناسب. يبلغ حجم الاصدار 150 مليون دينار بحريني بقيمة اسمية قدرها دينار بحريني واحد للسند، في حين تبلغ مدة الإصدار 5 سنوات اعتباراً من 30 يوليو 2020 حتى 30 يوليو 2025 (تاريخ الاستحقاق). يبلغ العائد الثابت لهذه السندات 4.50 في المائة سنوياً، يتم خلالها دفع فوائد الإصدار كل ستة أشهر.

السوق المالية السعودية

إعفاء الشركات المدرجة من المقابل المالي الخاص بطلبات تسجيل الأسهم وطرح أسهم جديدة لمدة عام وإعفاء مصدري أدوات الدين من المقابل المادي حتى نهاية عام 2025

قررت هيئة السوق المالية السعودية إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي الذي تقوم الهيئة بتحصيله عند تقديم طلبات تسجيل الأسهم وطرح أسهم جديدة لمدة عام تبدأ من نهاية شهر يونيو 2020، علاوة على استمرار قرار الهيئة إعفاء مُصدري أدوات الدين العام من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة عند تقديم طلب تسجيل أدوات دين حتى نهاية عام 2025. تعكس هذه القرارات حرص السوق على دعم التعافي الاقتصادي في هذه المرحلة، وتفعيل دور سوق الأوراق المالية في توفير التمويل المطلوب لتعزيز التعافي الاقتصادي.

إطلاق سوق المشتقات المالية

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الأسبوع الماضي عزمها إطلاق سوق المشتقات المالية بنهاية شهر أغسطس 2020 وبدء تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية. تأتي هذه الخطوة في إطار مساعي تطوير السوق المالية السعودية من خلال تزويد المستثمرين بمجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية. في هذا السياق، تم تطوير العقود المستقبلية السعودية 30 (والتي تتخذ مؤشر "إم تي 30 " أساساً لها) لتزويد المستثمرين بأدوات التحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتوفير فرص متنوعة للاستثمار.

من جانب آخر، أعلنت كذلك شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة) عن موعد بدء ممارسة أعمالها بنهاية شهر أغسطس المقبل بهدف دعم تطوير البنية التحتية للسوق المالية السعودية، والمساهمة في الحد من مخاطر الطرف المقابل وتعزيز الكفاءة التشغيلية، إضافة إلى دعم التوسع في إضافة منتجات وخدمات جديدة. يُشار إلى أن الشركة تم تأسيسها في عام 2018 كإحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي بإطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، وهي أحد الركائز الداعمة لسوق المشتقات المالية في السوق المالية السعودية.

على صعيد آخر، شهدت السوق المالية السعودية الشهر الماضي إتمام إدراج وبدء تداول أسهم شركة أملاك العالمية، ضمن قطاع البنوك بنسبة تذبذب يومي لسعر السهم 10 في المائة. يُشار إلى أن حجم التغطية باكتتاب أسهم أملاك للأفراد قد بلغ 26.90 مرة من إجمالي الأسهم المطروحة والمخصصة لشريحة المكتتبين الأفراد، البالغة 2.72 مليون سهم تمثل 10 في المائة من مجموع الأسهم الكلية المطروحة للاكتتاب. تم تخصيص 10 أسهم كحد أدنى لكل مكتتب ولكل فرد مشمول في طلب الاكتتاب، وتخصيص الأسهم المتبقية على أساس تناسبي بناءً على حجم طلب كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المتبقية المطلوب الاكتتاب فيها. يعد إدراج أسهم "أملاك العالمية"، الإدراج الثاني بالسوق المالية السعودية "تداول" خلال عام 2020.

سوق دمشق للأوراق المالية

تعديل عينة الشركات المتضمنة في مؤشر الأسهم القيادية في سوق دمشق للأوراق المالية

أعلن سوق دمشق للأوراق المالية عن تعديل عينة الشركات المتضمنة في مؤشر الأسهم القيادية بتاريخ 9 يوليو وذلك بحسب الشروط الخاصة بتعديل العينة. يُشار إلى أن مؤشر الأسهم القيادية قد سجل ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 32 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية عام 2019. كما شمل التحسن كذلك كل من القيمة السوقية، وقيمة التداولات واللتان ارتفعتا بنسبة 30 و29 في المائة خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بمستوياتهما المسجلة نهاية العام السابق.

سوق الخرطوم للأوراق المالية

معاودة التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية

استأنف سوق الخرطوم للأوراق المالية التداولات خلال شهر يوليو الماضي بعد فترة توقف دامت منذ السادس عشر من شهر ابريل الماضي وحتى بداية شهر يوليو الماضي نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

سوق العراق للأوراق المالية

إطلاق نظام الاستعلام الإلكتروني عن الأسهم ومواصلة الإفصاح عن بُعد

استمر سوق العراق للأوراق المالية للأسبوع الثالث على التوالي في الافصاح المالي والمعلوماتي للشركات المساهمة عن بُعد، ذلك ضمن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. كما أطلق السوق نظام الاستعلام الالكتروني لأسهم المستثمرين المودعة في مركز الإيداع، حيث يُمكّن النظام كل من المساهمين والمستثمرين من متابعة جميع حركات الأسهم بشكل فوري وسهل الاستخدام ذلك في إطار توجه السوق نحو تعزيز التحول الرقمي. تجدر الإشارة إلى أن سوق العراق للأوراق المالية يستخدم أنظمة التداول الالكتروني والإيداع المركزي منذ عام 2009، ويسعى في المرحلة الحالية إلى إطلاق نظام التداول عبر الانترنت للمستثمرين، وينظم خمس جلسات تداول أسبوعياً من الأحد الى الخميس، ويبلغ عدد الشركات المُدرجة بالسوق حالياً 105 شركات مساهمة عراقية تمثل قطاعات المصارف والاتصالات والصناعة والزراعة والتأمين والاستثمار المالي والسياحة والفنادق.

إيقاف التداول لمدة أثني عشر يوماً بمناسبة عيد الأضحى وحظر التجوال

أعلن سوق العراق للأوراق المالية، يوم الاثنين الموافق 27 يوليو عن إيقاف نشاطه لمدة 12 يوما بمناسبة حلول عيد الأضحى وحظر التجوال، وذكر السوق في بيان له أنه امتثالاً لتوقيتات العطلة الرسمية المعلنة في العراق فقد قررت إدارة السوق عدم تنظيم جلسات للتداول للأيام من 29 يوليو ولمدة 12 يوما لمصادفتها عطلة عيد الأضحى، بالتالي سوف تكون أول جلسة تداول في سوق العراق للأوراق المالية ستكون اعتبارا من يوم الاحد الموافق التاسع من أغسطس.

بورصة فلسطين

التزام 90 في المائة من الشركات المدرجة بالإفصاح عن بيانات الربع الأول من عام 2020 خلال المهلة المحددة

تمكّن نحو 90 في المائة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين من الإفصاح عن بيانات الربع الأول من عام 2020 خلال المهلة المحددة لذلك وحقق 78 في المائة منها ربحية خلال تلك الفترة. أظهرت نتائج الربع الأول أن صافي الربح بلغ 48.5 مليون دولار أمريكي بانخفاض قدره 50 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

البورصة المصرية

البورصة المصرية تترأس اجتماعات الجمعية العامة العادية لاتحاد البورصات العربية

ترأست البورصة المصرية اجتماعات الجمعية العامة العادية لاتحاد البورصات العربية المنعقدة بتاريخ 15 يوليو 2020، التي عُقدت عن بُعد تماشيا مع الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. ناقش الاجتماع التطورات في أسواق المال العربية وتمت الإشارة خلال الاجتماع إلى ارتفاع القيمة السوقية للبورصات العربية إلى 3.1 تريليون دولار بنهاية عام 2019 مقابل 1.1 تريليون بنهاية عام 2018، حيث جاء الارتفاع مدفوعاً باكتتاب شركة أرامكو السعودية الذي بلغ قرابة 26 مليار دولار. فيما ارتفع عدد الشركات المُقيدة في البورصات العربية إلى 1662 شركة بإجمالي 15 اكتتابا خلال 2019، من خلال استحواذ قطاعي التقنية والأدوية على أعلى نصيب من الاكتتابات. يُشار إلى أن اتحاد البورصات العربية يضم حاليا 21 عضواً يمثلون نحو 17 بورصة أوراق مالية وسلعية و4 شركات مقاصة، بالإضافة إلى العديد من شركات الوساطة المالية في المنطقة العربية.

مجلس الوزراء المصري يناقش تطورات مشروع إنشاء بورصة السلع الحاضرة وإمكانية تدشين بورصات مُنظمة لعقود المشتقات

عقد رئيس مجلس الوزراء المصري اجتماعاً مع رئيس البورصة المصرية، خلال شهر يوليو الماضي استعرضا خلاله التطورات في سوق الأوراق المالية في ظل جائحة كورونا والاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع هذه الجائحة في مجال سوق الأوراق المالية، والمرتبطة بتأجيل العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى إعلان القطاع المصرفي عن زيادة استثماراته في الأسهم المقيدة، ومبادرة رئيس الجمهورية من خلال البنك المركزي المصري لدعم استقرار التعاملات في الأسواق حيث أطلق البنك المركزي برنامجاً لشراء الأسهم بقيمة 20 مليار جنيه ما يعادل 1.3 مليار دولار لدعم البورصة المصرية. إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية لتبسيط إجراءات شراء أسهم الخزينة، والإجراءات التقنية التي مكنت الشركات والمتعاملين من العمل عن بعد من إجراء ومتابعة التداولات، بالإضافة إلى نظام التصويت الإلكتروني عن بُعد؛ ليمكن الشركات من استمرار أنشطتها الخاصة بالمجالس والجمعيات في ظل التباعد الاجتماعي.

من جانب آخر، تم استعراض تطورات مشروع إنشاء بورصة السلع الحاضرة، التي يعمل على إنشائها كل من وزارة التموين والتجارة الداخلية، ممثلةً في جهاز تنمية التجارة الداخلية، والبورصة المصرية، والعديد من المؤسسات المالية المستثمرة في البورصة، وتمت الإشارة إلى أن مقترح الإطار التشريعي المُكمل لعمل بورصة السلع يُراجع في المرحلة الحالية تمهيداً لعرضه على مجلس النواب. كما ناقش الاجتماع إمكانية تدشين بورصات مُنظمة لعقود المشتقات، وإنشاء شركات التسوية الخاصة بهذا النوع من أنواع البورصات.

اعتماد التعديلات التي أقرتها لجنة المؤشرات، في إطار المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق

قررت إدارة البورصة المصرية، اعتماد التعديلات التي أقرتها لجنة المؤشرات، في إطار المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، على أن يتم العمل بها بدايةً من يوم الثلاثاء الموافق 4 أغسطس. تم وفق المراجعة الأخيرة تعميم التعديل الذي أدخلته البورصة على عملية اختيار الشركات المتضمنة في مؤشر إيجى إكس 30 على بعض مؤشرات البورصة الأخرى. يتضمن التعديل إدراج الشركات التي تحقق قيم تداول مرتفعة بشكل شهري بدلًا من عوضاً عن الاعتماد على إجمالي قيم التداول بنهاية فترة المراجعة كل 6 أشهر، والتي كان من الممكن أن تسمح بانضمام شركات تحقق طفرات في قيم التداول ولكن بصورة غير مستمرة.

بورصة الدار البيضاء

البورصة المغربية تسعى لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب

صرحت إدارة بورصة الدار البيضاء بأن البورصة تعمل حالياً من أجل جذب المستثمرين الأجانب إلى السوق، وتتطلع إلى المزيد من خصخصة الشركات الحكومية لمساعدتها على استعادة وضع السوق الناشئة، حيث تتطلع البورصة لزيادة السيولة وفتح الباب أمام إطلاق صناديق المؤشرات. في هذا الصدد، من المتوقع أن تشرع شركتان في طرح عام أولي هذا العام بعد برنامج لإعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة للإدراج بالبورصة، حيث كان آخر إدراجين في البورصة المغربية في سنة 2018، تجدر الإشارة الى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لبورصة الدار البيضاء في 2019 إلى 626.6 مليار درهم مقابل 582 مليار درهم في 2018.

الاتحاد الإفريقي يُطلق مشروع تواصل للإدراج والتداول المشترك في البورصات الإفريقية

أعلنت البورصة المغربية التي تترأس اتحاد البورصات الأفريقية، أن الاتحاد سيُطلق أوائل العام المقبل مشروع "تواصل" لدعم التداول والإدراج في أكثر من بورصة أفريقية، وذلك بالربط بين بورصات أبيدجان، والدار البيضاء، والقاهرة، وجوهانسبرج، ولاغوس، وموريشيوس، ونيروبي.

موضوع العدد

بورصات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في زيادة مستويات الناتج والتشغيل في العديد من الدول العربية حيث تسهم بنحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل في القطاع الرسمي، كما تمثل ما يزيد عن 90 في المائة من مجمل المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد كبير من الدول العربية. رغم أهمية هذا القطاع، إلا أنه يواجه صعوبات كبيرة في النفاذ إلى التمويل المصرفي لاسيما في ظل عدم امتلاكه للضمانات الكافية للحصول على تسهيلات مصرفية، واتجاه البنوك بشكل عام نحو تجنب المخاطر المرتبطة بتمويل أنشطة هذا القطاع نتيجة غياب المعلومات الكافية، وعدم امتلاك منشآت القطاع لسجلات مالية مدققة، وتاريخ ائتماني ممتد ومحدودية توفر نظم سجلات الأصول المنقولة.

شكل رقم (1)
مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

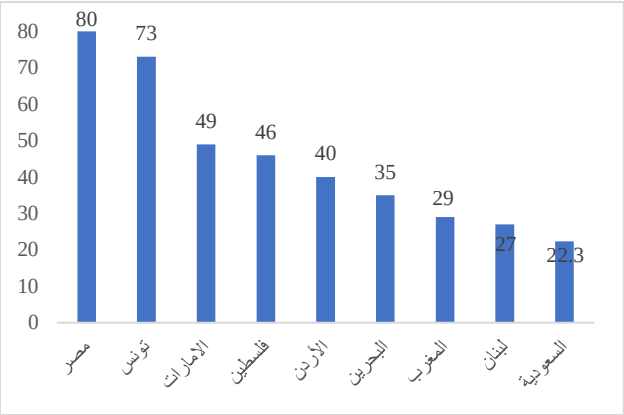

شكل رقم (2)
نسبة التمويل المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (%)

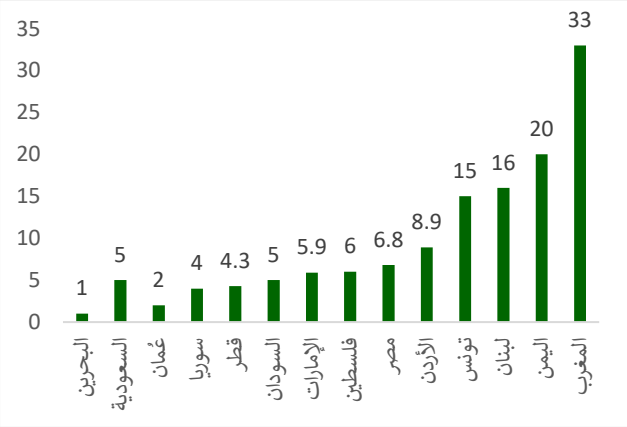

المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "كتاب حول النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

كنتيجة لذلك لا تتجاوز نسبة التمويلات المصرفية الممنوحة لهذا القطاع 8 في المائة من مجمل التسهيلات المصرفية في الدول العربية. تتفاوت هذه النسبة بحسب البلدان العربية حيث تسجل أعلاها في المغرب حيث يتوجه نحو ثلث التسهيلات الائتمانية إلى هذا القطاع، فيما ينخفض نصيب القطاع من مجمل التسهيلات الائتمانية بشكل ملحوظ في باقي الدول العربية.

المكاسب الاقتصادية لبورصات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

على ضوء ما سبق، يعتبر التمويل من خلال الأسواق المالية أحد قنوات التمويل التي باتت تلعب دوراً مهماً في الآونة الأخيرة في توفير التمويل اللازمة لأنشطة هذا القطاع ليس فقط على الصعيد العالمي، وإنما على الصعيد الإقليمي أيضاً. بناء عليه، اتجهت بعض الأسواق المالية مؤخراً إلى إنشاء بورصات متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فيما اتجه بعضها الآخر إلى إنشاء منصات متخصصة لهذه المنشآت داخل البورصات القائمة.

يسمح إنشاء هذه البورصات / المنصات بتحقيق عدة مزايا سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي. فعلى **مستوى الاقتصاد الكلي** تتعدد المكاسب الاقتصادية لتشمل من بينها:

- دمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بصورة غير رسمية في منظومة الاقتصاد الرسمي.
- خفض مستويات البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرصة لدخول الاستثمارات الأجنبية الى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم وتطوير القطاعات الانتاجية التي تتمتع بمزايا نسبية وتحتاج إلى دعم فني وتمويلي.
- تفعيل آليات التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، بما يدعم فرص الشركات الناشئة في النمو والتوسع.
- تنوع الأدوات المالية والشركات المدرجة في الأسواق المالية بما يساعد على جذب المزيد من المستثمرين وزيادة مستويات السيولة والتداول.

أما على **مستوى الاقتصاد الجزئي** فتتمثل المكاسب من وراء هذه البورصات / المنصات في:

- توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط بعيداً عن صعوبات التمويل المصرفي.
- دخول مستثمرين استراتيجيين كشركاء مما يسمح بنقل وتحسين الخبرات الفنية والتقنية والإدارية.
- إتاحة فرصة كبيرة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الشباب وصغار المستثمرين في التوسع في مشروعاتهم.
- إمكانية حدوث عمليات اندماج مع شركات أخرى بهدف خلق كيانات أكبر وأكثر تنافسية أو أن يتم الاستحواذ عليها من قبل شركات أكبر.
- تحديد قيمة عادلة للشركة من خلال القيمة السوقية لأسهم الشركة المُدرجة في منصات التداول.
- تقيد هذه المنشآت بمعايير الشفافية والحوكمة التي تعتبر من بين متطلبات الإدراج في البورصات بما يساعد على تقوية أوضاع هذه المنشآت ودعم مستويات كفاءتها.

التجارب العالمية

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة لبورصات المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم والتي ازداد الاهتمام بها مؤخراً وأصبحت تستقطب اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة ما تتسم به من سرعة معدلات نمو وربحية الشركات المدرجة بها وتنوع أنشطتها واندماجها في سلاسل القيمة العالمية، وذلك على النحو التالي:

منصة بورصة لندن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا[1]

تم إنشاء هذه البورصة في عام 1995، وتعتبر السوق الأكثر نجاحاً على مستوى العالم في حشد التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. نجحت السوق مؤخراً في توفير التمويل لنحو 3500 منشأة صغيرة ومتوسطة بنهاية عام 2019 بإجمالي تمويل بلغ ما يفوق 98 مليار جنيه إسترليني، توجه 60 في المائة من هذا المبلغ إلى تمويل الإصدارات الجديدة

شكل رقم (3)
منصة بورصة لندن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
القيمة السوقية للأسهم المدرجة (مليون جنيه إسترليني)

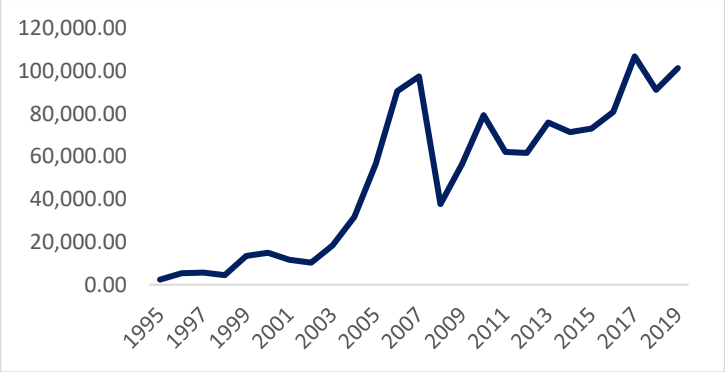

Source: AIM - London Stock Exchange.

[1] AIM - London Stock Exchange.

للشركات المدرجة بما عزز من فرص توسع هذه الشركات وزاد من مقومات نجاح السوق.

لا تشترط هذه البورصة حد أدنى لعدد أو حجم أو المشاركين أو حملة الأسهم، ومن بين أهم عوامل نجاح هذه البورصة وجود إطار تنظيمي يستند إلى الإفصاح والحوكمة تلتزم به الشركات المدرجة بما يسمح للسوق بالنمو.

بورصة يورونيكست الفرنسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة[2]

تأسست بورصة يورونيكست الفرنسية بهدف توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويبلغ عدد الشركات المدرجة بالسوق حالياً أكثر من 1100 شركة وتبلغ القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بها نحو 137 مليار يورو ونجحت السوق منذ عام 2007 في تمويل نحو 204 طرحاً أولياً جديداً لهذه المنشآت. تتميز هذه البورصة كذلك بنجاحها في استقطاب الشركات العائلية للإدراج في هذه السوق، حيث يبلغ عدد الشركات العائلية المدرجة بها ما يفوق 240 شركة عائلية بإجمالي قيمة سوقية 1.2 مليار يورو، وزيادة محققة في رؤوس أموال هذه الشركات بلغت 10.4 مليار يورو. توفر البورصة كذلك فرص التمويل ليس فقط من خلال إصدارات الأسهم وإنما من خلال إصدارات السندات التي بلغت نحو 12 ألف إصدار منذ عام 2019 من بينها 170 إصداراً من السندات الخضراء.

بورصة المشروعات الصغيرة في كوريا (كونيكس)[3]

أنشِأت في عام 2013، بهدف إدراج أسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق قواعد صارمة للإدراج لحماية حقوق المستثمرين وتأهيل هذه الشركات بشكل تدريجي للإدراج في السوق الرئيسي.

لابد من استيفاء الشركات المؤهلة للإدراج للشروط التالية:

- الوفاء بأحد الشروط المالية التي تتمثل في i) امتلاك رأس مال مدفوع لا يقل عن 500 مليون يوان، تحقيق إجمالي مبيعات سنوية تبلغ مليار يوان أو أكثر، iii) تحقيق أرباح سنوية لا تقل عن 300 مليون يوان.
- تأكيد الملاءة المالية للشركة من قبل مدقق حسابات معتمد.
- اعتماد مستشار للإدراج بهدف تقديم النصح والمشورة للشركة بهذا الصدد.
- عدم وجود أية أمور ترتبط بأعمال الشركة وتؤثر على المصلحة العامة أو حماية حقوق المستثمرين.

بشكل عام ، عادةً ما يستغرق إدراج المنشآت الصغيرة والمتوسطة 15 يومًا منذ تبسيط عملية الإدراج الجديدة ، مقارنة بحوالي 100 يومًا في حالة الإدراج في المؤشر الرئيس.

تلزم السوق الشركات الراغبة في الإدراج بتعيين مستشار لغرض تسهيل عملية الإدراج والحفاظ على سلامة السوق وتعزيز حماية المستثمرين من بين إحدى عشرة شركة أوراق مالية تقوم حالياً بهذا الدور من خلال تقديم الخدمات التالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- تقديم المشورة بشأن الامتثال لقانون أسواق رأس المال واللوائح ذات الصلة.
- إجراء الترتيب الخاصة بالإفصاح وفق القوانين ذات الصلة.
- تقديم أي بيانات أو معلومات ضرورية بشأن أعمال هذه الشركات.
- لتقييم مدى ملاءة وأهلية الشركات للإدراج في السوق.
- اتخاذ قرار بالبقاء أو خروج الشركات المعسرة.
- عقد اجتماعين أو أكثر لمستثمري هذه الشركات وتقديم تقارير عن الوضع الراهن.

[2] Euronext, (2020). Available at: https://www.euronext.com/en/raise-capital/family-business.
[3] Konex, (2020). Available at: http://koreanlii.or.kr/w/index.php/KONEX?ckattempt=3.

يُشار إلى أن الشركات المُدرجة في هذه السوق تخضع لمعايير ملائمة للإفصاح حيث يتعين عليها الإفصاح عن نحو 29 بنداً مالياً مقارنة بنحو 64 بنداً مالياً للشركات المدرجة في السوق الرئيس.

بورصة المشروعات الصغيرة في إيطاليا

أنشِأت عام 2001 وهذه البورصة معقدة كثيراً من حيث قواعد تنظيم وإدراج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكثر من المشروعات التي تعمل في الأسواق الرئيسة وذلك بهدف توفير المزيد من الحماية للمستثمرين. وتضم السوق حوالي 76 مؤسسة مدرجة بها، وتبلغ قيمة التداول السنوي بها حوالي 30 مليار دولار أمريكي.

التجارب العربية

في إطار سعيها لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ولوج أسواق المال، أطلق عدد من الدول العربية بورصات أو منصات موازية لسوق المال الرئيس لإدراج المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشروط أكثر مرونة. من النماذج البارزة في هذا المجال تجارب مصر، والسعودية، وتونس، والبحرين.

في **مصر**[4]، تُدرج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في **"بورصة النيل"** التي تعد أول منصة أوراق مالية لقيد وتداول أسهم المنشآت المتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنشأت في عام 2010 بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى حوالي 40 شركة. من بين مزايا الإدراج في بورصة النيل إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لتنمية وتطوير أعمال الشركة عن طريق زيادة رأسمالها أو طرح جزء من أسهمها للاكتتاب، وإكساب الشركات المدرجة وضعية أقوى أمام العملاء والموردين، وتحديد القيمة العادلة للشركة وحمايتها من التفتت للأجيال المقبلة، علاوة على حماية حقوق الشركاء وتسهيل عملية خروجهم من الشركة في حالة رغبتهم وبالقيمة العادلة، إضافة إلى تسهيل عمليات اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات أكثر تنافسية.

في حالة رغبة الشركة في الإدراج تحصل على عدد من المزايا بما يشمل:

- قواعد قيد أكثر مرونة مقارنة بالسوق الرئيس.
- قواعد إفصاح ميسرة، حيث يتم إعفاء هذه الشركات من بعض شروط الإفصاح التي لا تخل بسلامة السوق وأمنه.
- مساعدة الشركات في عملية القيد وطرح الأسهم.
- وجود رعاة معتمدون يؤهلون الشركات للقيد في البورصة بالتنسيق مع قطاع الشركات المقيدة بالبورصة لتقديم المساعدة فيما يتعلق بعملية طرح الأسهم للاكتتاب.
- تخفيض تكلفة القيد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تزيد عن أثنين في الألف من قيمة رأس مال الشركة المُقيدة.

من جانب آخر، ولضمان أمان وسلامة السوق، تضع بورصة النيل مجموعة الشروط المنظمة للإدراج في البورصة من بينها:

- أن تكون الأوراق المالية مقيدة بنظام الإيداع والقيد المركزي.
- ألا يتضمن النظام الأساسي للشركة أو شروط الإصدار أية قيود مفروضة على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها.

[4] البورصة المصرية، "بورصة النيل: فرصتك للنمو"، متاح من خلال الرابط: https://www.egx.com.eg/getdoc/82120b15-77d9-4bcc-a37c-e06d61715c41/NILEX.aspx.

- أن تقدم الشركة طالبة القيد قوائم مالية لسنتين سابقتين على طلب القيد، وفى حالة عدم إصدار سوى قوائم مالية عن سنة مالية كاملة يجوز تقديمها مع خطة عمل ثلاثية مستقبلية متضمنة النتائج المتوقعة معتمدة من الراعي أو أحد المستشارين المعتمدين لدى الهيئة مرفقاً بها عدم ممانعة الهيئة على دراسة المستشار المالي المستقل عن القيمة العادلة للسهم من حيث اتباع الأسس والمنهجيات في إعداد هذه الدراسة.
- ألا تقل حقوق المساهمين في أخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع .
- أن يكون رأس املال مدفوعاً بالكامل.
- ألا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 20 في المائة من مجموع الأوراق المالية المصدرة وألا يقل عدد المساهمين عن 100 مساهم وذلك خلال فترة تزيد عن ستة أشهر من تاريخ القيد.
- ألا تقل نسبة احتفاظ مؤسسي وأعضاء مجلس إدارة الشركة المطلوب قيدها عن 51 في المائة من أسهم رأس مالها وذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ إجراء الطرح.

بالنسبة **للسعودية**، تم إنشاء **السوق الموازي "نمو"** تحت مظلة السوق المالية السعودية كمنصة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج، بمتطلبات إدراج أقل ومعايير أكثر مرونة، مما يزيد من الأدوات والفرص الاستثمارية المطورة والمتنوعة لكافة المشاركين والمتعاملين في السوق المالية. يُشار إلى أن السوق المالية "تداول" قد وافقت بتاريخ 12 أبريل 2020، على طلب إحدى الشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات للانتقال من السوق الموازية "نمو"، إلى السوق الرئيسة، ومن ثم إدراجها وبدء تداولها في السوق الرئيس اعتبارا من يوم الأربعاء 15 أبريل 2020، وبانتقال هذه الشركة من السوق الموازية "نمو" ينخفض عدد الشركات المدرجة في السوق الذي تم إطلاقه في عام 2017، إلى 4 شركات فقط.

بالنسبة **لتونس**، أنشأت سوق بديلة بشروط ميسرة بهدف توفير تمويلات بكلفة منخفضة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة للالتحاق بالسوق المالية. كما يتيح **سوق البحرين الاستثماري** إطاراً تنظيمياً أكثر تيسيراً من حيث شروط الإدراج والإفصاح للشركات الناشئة بالمقارنة مع السوق الرئيس لبورصة البحرين.

من ناحيةٍ أخرى، هناك جهود مبذولة من عدد من الدول منها على سبيل المثال **لبنان والسودان والعراق والمغرب والإمارات**، **وقطر** لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة كذلك من موارد أسواق المال. تتمثل هذه الجهود في إجراء الدراسات المتعلقة بتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواءً من خلال المنصات الحالية القائمة أو من خلال تقييم إمكانية إنشاء منصات تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق الاستثمارية وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها للحصول على سيولة إضافية من أسواق المال، جدول (1).

جدول (1): تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال

الدول	الآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال
الإمارات	تقوم هيئة الأوراق المالية والسلع حاليا بالتعاون مع الصناديق الحكومية التي تمول مشاريع الشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة لدراسة فكرة قيام هذه الصناديق بإصدار صكوك أو سندات أو وحدات من محافظ استثمارية تستثمر في مثل هذه المشاريع وطرحها للجمهور العام على شكل أوراق مالية بالدرهم بقيم اسمية صغيرة ويتم تداولها في منصات خاصة في الأسواق المالية.
البحرين	سوق البحرين الاستثماري هو سوق أسهم مصمم للشركات النامية التي تبحث عن رأس المال للنمو والتوسع، مثل مشاريع ريادة الأعمال والشركات العائلية الراسخة. يوفر سوق البحرين الاستثماري إطاراً تنظيمياً أكثر يسراً وشروط إفصاح وإدراج مسهلة بالمقارنة بالسوق الرئيس لبورصة البحرين.
السعودية	هناك سوق موازي "نمو" بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإدراج فيه.
السودان	يسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر التسجيل في سوق الأوراق المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في أوامر تأسيسها، ويجري حالياً التنسيق ما بين الجهات المعنية وسوق الخرطوم للأوراق المالية لدراسة التمويل من خلال السوق المالية.
قطر	يجري دراسة مشروع (إقامة سوق أوراق مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) من قبل بنك قطر للتنمية بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية.
لبنان	يجري العمل على دراسة عدة خيارات لتفعيل عمل الأسواق المالية، منها إنشاء منصة تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصناديق ولتمكين الشركات الناشئة من طرح أسهمها، لتأمين سيولة إضافية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مصر	توجد بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى 40 شركة.
المغرب	يجري العمل على إنشاء سوق مخصصة للمشاريع المتوسطة ببورصة القيم مع تخفيف المتطلبات التنظيمية (شروط النفاذ والمتطلبات المالية ونشر البيانات المالية) والرقابية المرتبطة بهذه المشاريع والنص على امتيازات ضريبية.

المصدر:

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

مؤشرات التداول الشهري

الأداء الشهري لمؤشرات أسواق المال العربية (يونيو-يوليو) 2020

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية يونيو 2020 - نقطة	قيمة المؤشر نهاية يوليو 2020 - نقطة	نسبة التغير الشهري %	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	4,285.79	4,304.73	0.44	▲
الأردن	ASE	1,603.04	1,581.82	-1.32	▼
البحرين	BSEX	1,277.61	1,290.56	1.01	▲
السعودية	TASI	7,224.09	7,459.21	3.25	▲
العراق	ISX	434.94	451.99	3.92	▲
الكويت	Premier market	5,607.07	5,415.27	-3.42	▼
المغرب	MASI	10,169.19	10,228.27	0.58	▲
تونس	TUNINDEX	6,627.87	6,579.47	-0.73	▼
دبي	DFMGI	2,065.28	2,050.77	-0.70	▼
سورية	DWX	7,671.06	7,546.94	-1.62	▼
عُمان	MSM30	3,534.00	3,568.10	0.96	▲
فلسطين	ALQUDS	470.78	460.86	-2.11	▼
قطر	QE	8,998.56	9,368.17	4.11	▲
مصر	EGX30	10,764.59	10,599.46	-1.53	▼

الأداء الشهري لمؤشرات أسواق المال العربية (يونيو-يوليو) 2020 (نقطة)

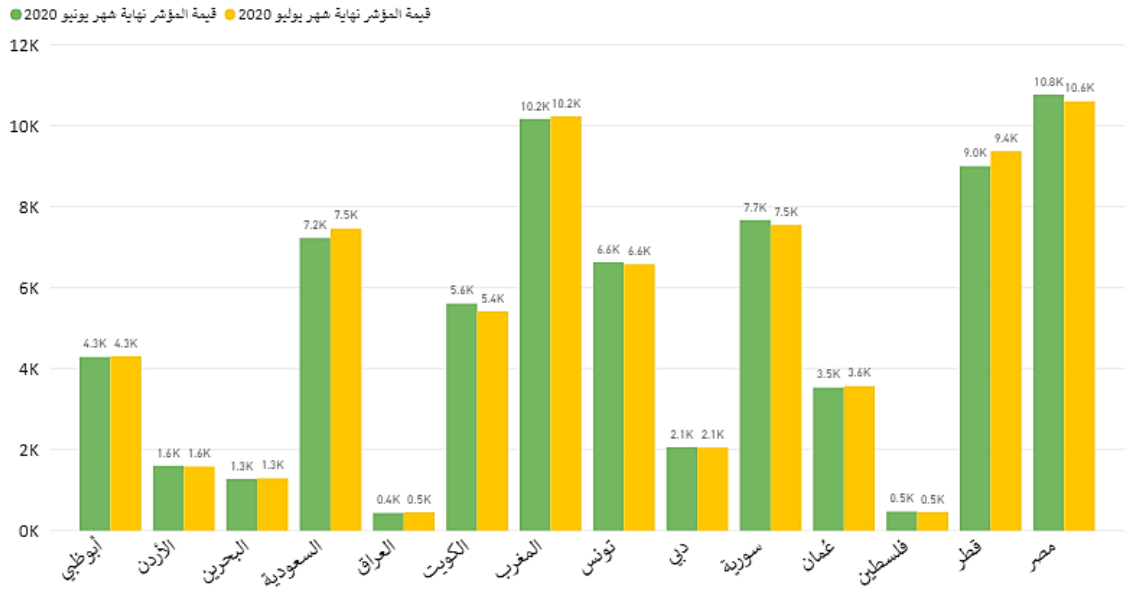

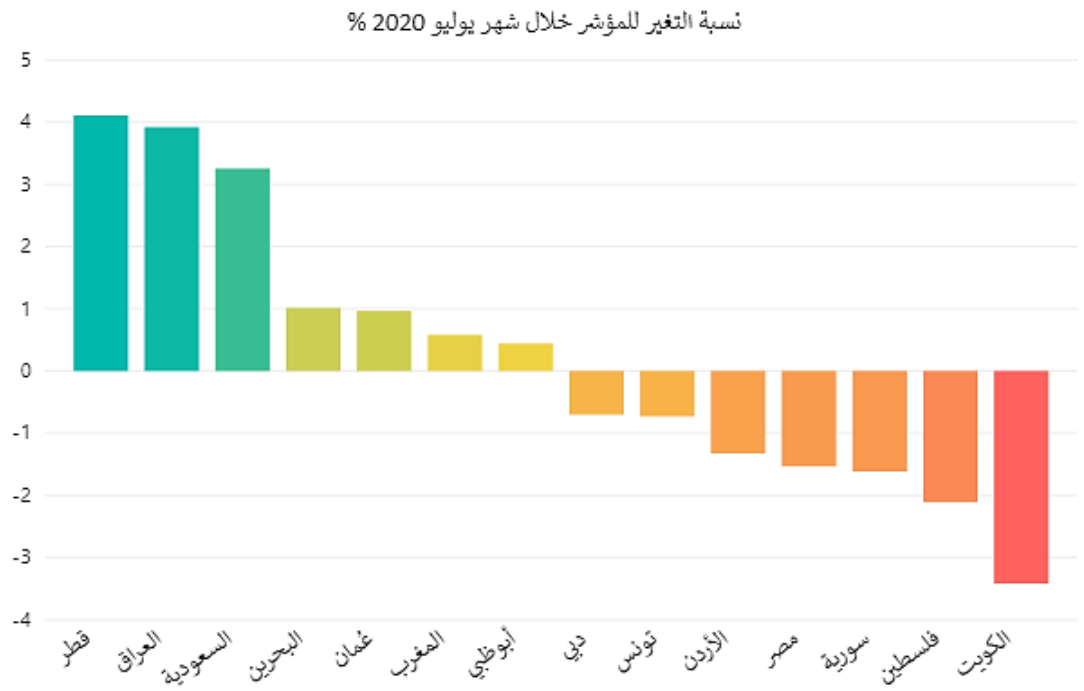

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (يونيو-يوليو) 2020

السوق	المؤشر	القيمة السوقية نهاية شهر يونيو 2020	القيمة السوقية نهاية شهر يوليو 2020	اتجاه التغير الشهري
أبوظبي	ADI	494,595,516,309.95	646,491,506,582.22	▲
الأردن	ASE	12,498,341,689.00	12,329,753,390.00	▼
السعودية	TASI	8,230,000,000,000.00	8,380,000,000,000.00	▲
الكويت	Premier market	21,320,475,057.31	20,593,427,969.95	▼
المغرب	MASI	523,867,850,448.53	529,634,695,238.01	▲
دبي	DFMGI	293,064,263,445.67	292,469,236,502.68	▼
سورية	DWX	1,375,208,601,250.00	1,352,291,836,875.00	▼
عُمان	MSM30	18,421,709,016.35	19,389,894,792.13	▲
فلسطين *	ALQUDS	3,437,087,683.04	3,386,001,943.94	▼
قطر	QE	520,030,902,504.65	547,678,884,324.33	▲
مصر	EGX30	589,955,741,968.00	585,457,296,454.00	▼

(*) القيمة السوقية لبورصة فلسطين بالدولار.

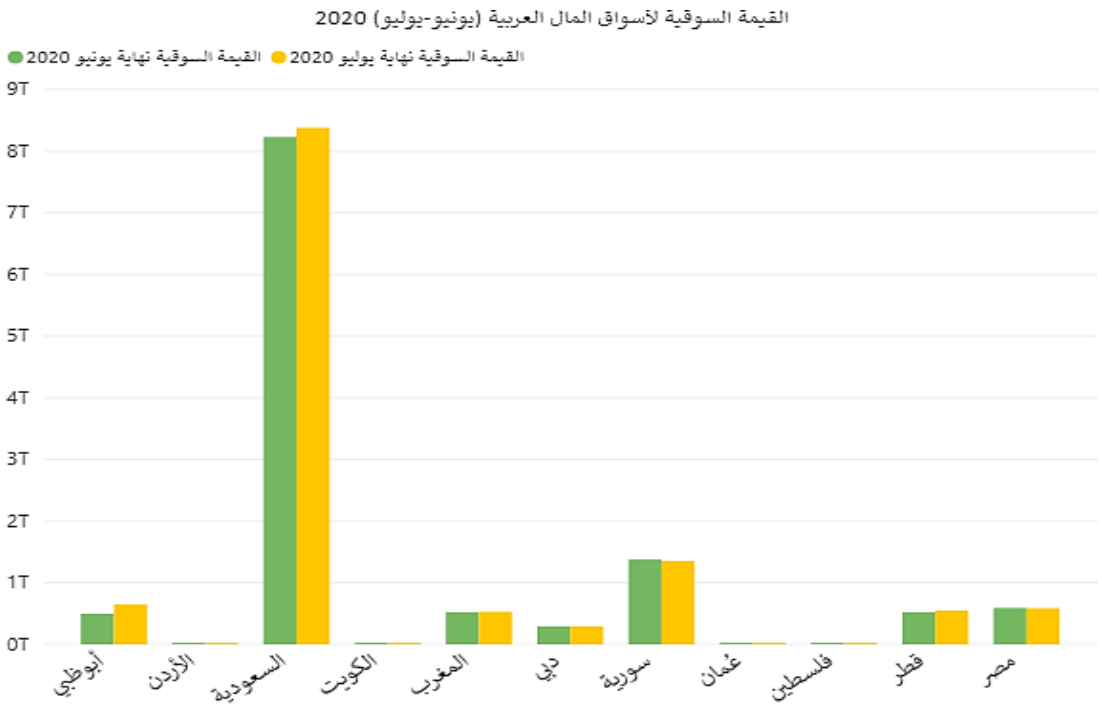
القيمة السوقية لأسواق المال العربية (يونيو-يوليو) 2020
القيمة السوقية نهاية يونيو 2020
القيمة السوقية نهاية يوليو 2020
9T
8T
7T
6T
5T
4T
3T
2T
1T
0T
أبوظبي
الأردن
السعودية
الكويت
المغرب
دبي
سورية
عُمان
فلسطين
قطر
مصر

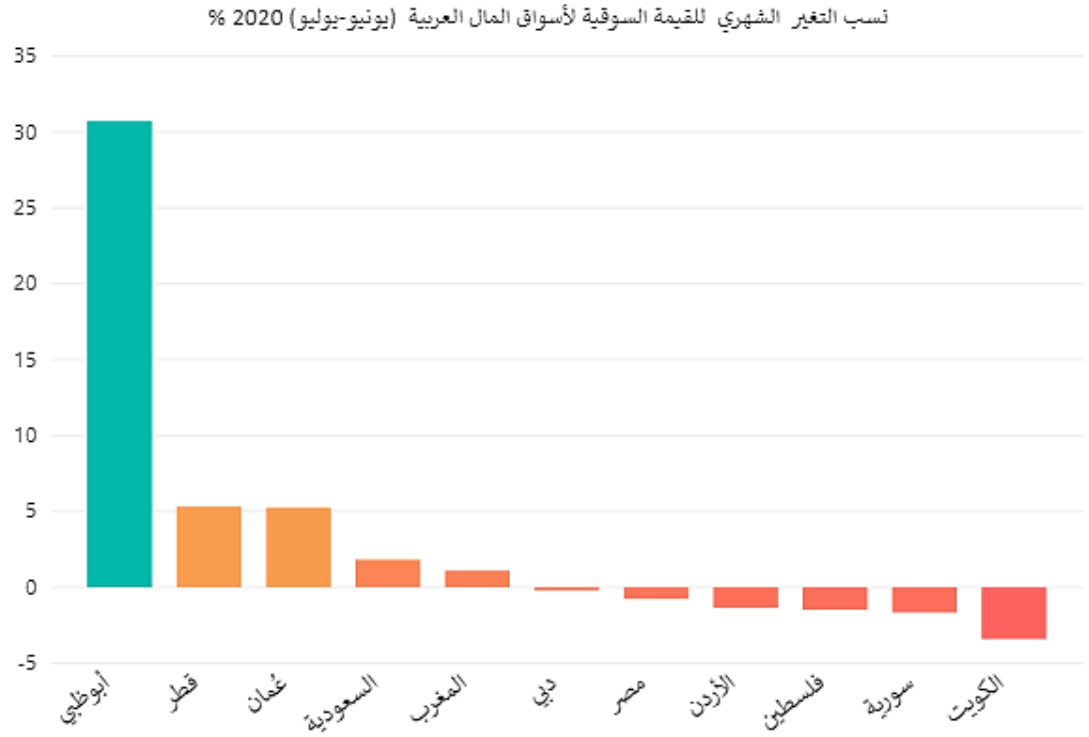

قيمة وحجم التداول بأسواق المال العربية نهاية يوليو 2020

السوق	المؤشر	القيمة المتداولة - يوليو 2020	حجم التداول يوليو - 2020
أبوظبي	ADI	2,554,136,641.83	1,306,528,777.00
الأردن	ASE	102,055,454.00	114,382,348.00
السعودية	TASI	111,392,920,579.67	5,672,639,895.00
العراق	ISX	8,361,359,176.59	16,362,220,803.00
الكويت	Premier market	442,933,593.99	1,276,785,455.00
تونس	TUNINDEX	274,252,024.00	24,969,346.00
دبي	DFMGI	4,538,319,050.29	5,347,418,291.00
سورية	DWX	2,186,917,659.00	2,279,964.00
عُمان	MSM30	30,554,918.73	191,214,033.00
فلسطين*	ALQUDS	17,082,708.81	7,893,918.00
قطر	QE	10,948,034,011.67	6,677,560,142.00
مصر	EGX30	40,000,000,000.00	8,318,000.00

(*) القيمة المتداولة لبورصة فلسطين بالدولار.